A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الحادية والثلاثون

روما، 9–13 يونيو/حزيران 2014

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

مقدمة

1– يرد أدناه تحليل مفصّل للمعلومات المقدّمة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية من خلال استبيان عن تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) والصكوك ذات الصلة. كما تُتاح الجداول الإحصائية التي تلخّص ردود الأعضاء المُشار إليها في هذه الوثيقة، على الموقع الشبكي الخاص بلجنة مصايد الأسماك[1] وفي لجنة مصايد الأسماك كوثيقة أساسية COFI/2014/SBD.1 تجدر قراءتها بالتزامن مع هذه الوثيقة. قام 96 بلداً[2]، و24 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك و11 منظمة غير حكومية بالإجابة على الاستبيان.

الأنشطة والتطبيقات الخاصة بالمدونة على الصعيد الوطني

لمحة عامة

2– تحدّد المدونة، في المادة الثانية منها، عشرة أهداف. وقد طُلب إلى البلدان الأعضاء أن ترتّب وثاقة صلة هذه الأهداف بسياقاتها الوطنية (الجدول 3). واستمر إعطاء أعلى الأولويات إلى الهدفين (أ) و(ب)[3]، كما كانت الحال منذ عام 2007. وكما في عام 2012، أُعطيت الأولوية الأدنى إلى الهدفين (د) و(ي)[4] مع احتلال الهدف (د) المرتبة الأخيرة.

[1] www.fao.org/cofi/en/

[2] ردّ الاتحاد الأوروبي نيابةً عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الإجابة على الأسئلة 18، و19، و20، و32 المتصلة بإدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية ورفع الأعلام على سفن الصيد و/أو الترخيص لها بالعمل في أعالي البحار .

[3] الهدف (أ): إرساء مبادىء للصيد الرشيد، مع مراعاة جميع ما يرتبط بها من الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والتجارية. الهدف (ب): إرساء مبادىء ومعايير لتنفيذ سياسات لصيانة الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها.

[4] الهدف (د): أن تكون المدونة مرشداً يمكن استخدامه في صياغة وتنفيذ الاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية. الهدف (ي): وضع معايير سلوك لجميع المشتغلين بقطاع مصايد السماك.

طُبع عدد محدود من هذه الوثائق من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكّرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي في: http://www.fao.org/cofi/en/

3- والمدوّنة مقسمة إلى موضوعات تضم ثمانية مجالات تقنية لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد طُلب من البلدان الأعضاء أن تحدّد ترتيب أولوية هذه المجالات (الجدول 4). وظلّت المجالات عن "إدارة مصايد الأسماك" و"البحث في مجال مصايد الأسماك" و"تنمية الأحياء المائية" تحظى بأعلى درجات الأولوية، ما يعكس النتائج التي تمّ الحصول عليها منذ عام 2001. وكما في عام 2012، منحت "تنمية المصايد الداخلية" و"إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية والأحواض" درجة القلية الدنيا.

4- وأبلغ 93 في المائة من الأعضاء أن لديها سياسات لمصايد الأسماك، تتوافق 65 في المائة منها بشكل تام و28 في المائة منها بشكل جزئي مع المدونة (الجدول 5). ومن بين السبعة في المائة التي لا تتوافق أبداً مع المدونة، 80 في المائة أفادت أنها تعمل باتجاه التوافق مع المدونة في مجال السياسات.

5- أبلغ 62 في المائة و28 في المائة من البلدان الأعضاء المجيبة أن لديها تشريعات وطنية لمصايد الأسماك تتوافق كلياً أو جزئياً مع المدونة، على التوالي (الجدول 6). ومن بين العشرة في المائة من الأعضاء الذين أفادوا عن عدم اتساق تام مع المدونة، أشار جميعهم إلى أن الخطط قد وُضعت بحيث تتسق مع التشريعات الوطنية. وكان أكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء المجيبين قد أصدروا تشريعات قائمة على أساس مصايد الأسماك بحلول عام 2005، و50 في المائة أصدروها قبل عام 1990 (الجدول 7).

6- وتمثّلت الآليات الأكثر شيوعاً للتوعية على المدونة في عقد اجتماعات، وحلقات عمل، وندوات، إضافةً إلى نشر وتوزيع وثائق المدونة (الجدول 8).

إدارة مصايد الأسماك

7- باستثناء بلدين عضوين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أبلغ جميع الأعضاء أن لديهم خططاً لإدارة مصايد الأسماك (الجدول 9). وأُبلغ عن تنفيذ 95 في المائة و64 في المائة من الخطط المتصلة بمصايد الأسماك البحرية ومصايد الأسماك الداخلية على التوالي.

8- وتدابير الإدارة الأكثر استخداماً في مصايد الأسماك البحرية تتناول قدرات الصيد، وتوفّر الحماية للأنواع المهددة بالانقراض، وتعالج مصالح وحقوق صغار صيادي الأسماك (الجدول 10). وأمّا في مصايد الأسماك الداخلية، فالتدابير الأكثر استخداماً تتصل أيضاً بقدرات الصيد وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، إضافةً إلى حظر ممارسات الصيد المدمّرة. وكما كانت الحال في عام 2012، برز ضمان التناسب بين مستوى الصيد وحالة الموارد في مصايد الأسماك المعنية كالتدبير الأقل تطبيقاً في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية، في حين أنه في مصايد الأسماك الداخلية، كانت التدابير المتصلة بانتقاء معدات الصيد هي الأقل تطبيقاً.

9- وأبلغ 76 في المائة من الأعضاء أنهم باشروا بتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، حدّد معظمهم أهدافاً بيئية، واجتماعية واقتصادية وأهدافاً في مجال الحوكمة، كما حدّدوا قضايا يجب أن تتناولها إجراءات الإدارة (الجدول 11). كذلك، أنشأ 60 في المائة من البلدان الأعضاء التي تقوم بتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك آليات للرصد والتقييم.

10- وكما أُفيد عنه منذ 2007، كان أكثر من نصف البلدان الأعضاء قد استحدثوا نقاطاً مرجعية مستهدفة لإدارة مصايد الأسماك (الجدول 12). وأفاد العديد من الأعضاء أنه تمّ تجاوز هذه النقاط المرجعية (52 في المائة) أو الاقتراب منها (71 في المائة). كما أبلغ آخرون عن أن "مؤشرات" شائعة الاستخدام لإدارة الأرصدة السمكية تتضمن مؤشرات عن المصيد وجهد الصيد ومؤشرات اجتماعية اقتصادية (الجدول 13). وفي الحالات التي حدث فيها تجاوز للنقاط المرجعية المستهدفة لأرصدة بعينها، كان أكثر الإجراءات التصحيحية شيوعاً هو إجراء المزيد من البحوث (91 في المائة) وتحديد جهد الصيد (87 في المائة) (الجدول 14).

عمليات الصيد

11- طُلب إلى البلدان الأعضاء أن تبلّغ عن آليات مراقبة عمليات الصيد في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية وخارجها (الجدولان 15 و16). وأفاد 93 في المائة و65 في المائة من الأعضاء أنهم اتخذوا خطوات لمراقبة العمليات في مصايد الأسماك ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة وما بعدها، على التوالي. وكما كانت الحال منذ عام 2007، أُفيد أن تعزيز ترتيبات الرصد، والمراقبة والإشراف يشكل الإجراء الرئيسي لضمان امتثال عمليات الصيد ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة لأحكام الترخيص. والإجراء الأكثر شيوعاً من أجل مراقبة عمليات الصيد بصورة فعالة ما بعد المنطقة الاقتصادية الخاصة هو تطبيق مخططات الترخيص الإلزامي، إضافةً إلى السجل ونظم التبليغ، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف، والمصادقة على الصكوك الدولية ذات الصلة والتعاون مع بلدان ثالثة ومنظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

12- وأفاد 63 في المائة من الأعضاء أن الصيد العرضي والصيد المرتجع يحصلان في مصايد الأسماك الرئيسية، فيما أفاد أكثر من نصف الأعضاء أنهم يساهمون في عدم استدامة مصايد الأسماك (الجدول 17). ولدى أكثر من 50 في المائة من الأعضاء مخططات رسمية لرصد الصيد العرضي والصيد المرتجع و/أو نفذت تدابير في مجال الإدارة من أجل تقليص الصيد العرضي والصيد المرتجع، يتناول البعض منها حماية صغار الأسماك و/أو الصيد غير المقصود.

13- وأفاد 70 في المائة من الأعضاء أنهم نفّذوا على نحو جزئي أو كامل نظم رصد السفن، فيما 67 في المائة منهم ينوون تنفيذها في المستقبل (الجدول 18). وأفادت بلدان قليلة أنه على الرغم من أنها لم تنفذ نظم رصد السفن، فهي تستخدم مركزاً خارجياً لنظام رصد السفن من أجل رصد سفن الصيد الأجنبية في منطقتها الاقتصادية الخاصة.

تنمية تربية الأحياء المائية

14- أفاد 95 في المائة من البلدان أن تنمية تربية الأحياء المائية تحصل في بلدانها (الجدول 19). وكان 42، و36 و48 في المائة من هؤلاء الأعضاء لديهم أطراً سياساتية، وقانونية، ومؤسساتية مكتملة وممكّنة، على التوالي. وكانت أغلبية البلدان الباقية قد أقامت جزئياً هذه الأطر، فيما بلدان قليلة لم تفعل ذلك أو أن أطرها غير كافية على الإطلاق.

15- تشجع المدونة البلدان على إعداد مدوّنات لأفضل الممارسات والإجراءات، واتباع تلك المدونات وتنفيذها، في ما يتعلق تحديداً بإدخال الكائنات الحية ونقلها. وأفاد 74 في المائة من البلدان الأعضاء أنها وضعت هكذا صكوك على المستوى الحكومي، في حين أن نصفها ذكر أنه فعل ذلك على مستوى المنتج (الجدول 20). كذلك، إن مشاركة الموردين والمصنّعين في وضع هذه المدونات ملحوظة جداً.

16- وتشجع المدونة الأعضاء على أن تُجري بانتظام تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وترصد العمليات وتقلّل إلى أدنى حدّ من التأثيرات الضارة لإدخال أنواع جديدة. وأفاد حوالي ثلاثة أرباع من البلدان الأعضاء أنها انخرطت انخراطاً ناشطاً في تنفيذ إجراء واحد على الأقل من هذه الإجراءات (الجدول 21). إنما أشار معظمها إلى ضرورة إدخال تحسينات، ولا سيما في التقييمات البيئية. واعتبرت الإجراءات المتصلة بالتقليل إلى أدنى حدّ من التأثيرات الضارة لإدخال أنواع غريبة فعالة جداً من جانب 42 في المائة من البلدان الأعضاء التي نفّذتها (الجدول 22). وحدّدت البلدان الأعضاء أيضاً عدداً من الاحتياجات لتحسين فعالية هذه الآليات (الجدول 23)؛ كذلك، حُدّد تعزيز القدرة الفنية المؤسسية، من حيث الموارد البشرية والمعدات، كالحاجة الأهم لتحسين هذه الإجراءات الثلاثة.

17- وتُشجَّع البلدان الأعضاء على الترويج للممارسات المسؤولة في تربية الأحياء المائية لدعم المجتمعات الريفية، ومنظمات المنتجين، ومزارع صيد الأسماك. وذكر 88 في المائة من الأعضاء أنهم اتخذوا تدابير في هذا الاتجاه (الجدول 24).

إدماج مصايد الأسماك في إدارة المنطقة الساحلية[5]

18- إن 33، و32، و31 في المائة فقط من البلدان الأعضاء التي أفادت أن لديها خطاً ساحلياً (88 في المائة)، وضعت إطاراً سياساتياً، وقانونياً، ومؤسسياً مكتملاً وممكّناً للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، على التوالي (الجدول 25). غير أن نصف البلدان الأعضاء الأخرى قد وضعت جزئياً أطرها في حين لم تضع البلدان الباقية أي إطار أو أن أطرها غير كافية على الإطلاق.

[5] أجابت الدول الأعضاء الفردية في الاتحاد الأوروبي على الأسئلة في هذه الفقرة.

19- والتقارير الواردة من البلدان الأعضاء بشأن الاتجاهات المتضاربة داخل مصايد الأسماك وفي ما بين قطاع مصايد الأسماك، وغيره من القطاعات العاملة في المناطق الساحلية مشابهة تماماً للتقارير الواردة في السنوات السابقة. وظلت النزاعات داخل قطاع مصايد الأسماك أكثرها بروزاً، وحيث النزاعات بشأن معدات الصيد في المياه الساحلية هي الأهم، تليها النزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية والصناعية (الجدول 26). و70 في المائة من البلدان المعنية لديها آليات لحلّ النزاعات المتصلة بمعدات الصيد، في حين أن 63 في المائة منها لديها آليات لحلّ النزاعات المتصلة بمصايد الأسماك الساحلية والصناعية. كما توجد في بلدان عديدة آليات لمعالجة النزاعات الأخرى.

ممارسات ما بعد الصيد والتجارة

20- تمنح البلدان الأعضاء أهمية قصوى إلى سلامة الأغذية وضمان الجودة، سيما أن لدى أغلبية هذه البلدان (71 في المائة) نظاماً مكتملاً وممكناً جداً لسلامة الأغذية وضمان الجودة للأسماك والمنتجات السمكية، في حين أنشأت البلدان الباقية هكذا نظام بصورة جزئية (الجدول 27).

21- أفادت جميع البلدان الأعضاء تقريبا أن الخسائر ما بعد الصيد مشكلة، واتخذ معظمها تدابير لتشجيع المعنيين بتجهيز الأسماك، وتوزيعها، وتسويقها على الحد من الخسائر والهدر ما بعد الصيد (الجدول 28). وشملت التدابير الخمسة الرئيسية المتخذة سنّ لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية، وإنشاء أجهزة تنظيمية، وتعزيز الرصد والمراقبة والتفتيش، وتوفير البنية التحتية وتحسينها والترويج لاستخدام منتجات فرعية.

22- كذلك، أُفيد عن وجود مشاكل على صعيد الصيد العرضي من قبل 84 في المائة من البلدان الأعضاء. وكما كانت الحال منذ عام 2012، فإن 90 في المائة تقريباً من البلدان الأعضاء قد نفذت تدابير لتحسين استخدام الصيد العرضي في عملية تجهيز الأسماك، وتوزيعها، وتسويقها (الجدول 29).

23- وكما أُفيد عنه عام 2012، كان معظم المجهّزين في وضع يسمح لهم بتتبع مصدر منتجات صيد الأسماك التي تشتريها (85 في المائة)، إنما 35 في المائة فقط من المستهلكين يمكنهم القيام بذلك (الجدول 30).

24- وذكر 94 في المائة الأعضاء أن تجهيز الموارد المصيدة بشكل غير قانوني والتجارة فيها يثير مشكلة في بلدانهم، وقد اتّخذ معظمهم (88 في المائة) التدابير الضرورية لمعالجة هذه المسألة (الجدول 31).

بحوث مصايد الأسماك

25- أبلغ الأعضاء أنهم حصلوا على تقديرات موثوقة بشأن 828 1 من الأرصدة[6] المستغلة في مصايد الأسماك الوطنية لديها، وهو ما يعادل 41 إلى 50 في المائة من المخزونات الوطنية الرئيسية (الجدول 32). وأشار 71 في المائة من الأعضاء إلى أن الإحصاءات بشن المصيد وجهد الصيد جُمعت في وقت ملائم، وبصورة كاملة وموثوقة. غير أن 54 في المائة فقط من الأعضاء أفادوا عن عدم توفّر موظفين مؤهلين بأعداد كافية للحصول على بيانات دعماً للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك (الجدول 33). والمجالات التي تحتاج على النحو الأكبر إلى موظفين مؤهلين إضافيين هي مجالات بيولوجيا الأسماك وتقدير الأرصدة، والإحصاءات السمكية وأخذ العينات (الجدول 34).

26- ومصادر البيانات الأبرز التي تستخدمها البلدان الأعضاء لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك هي مسوحات أخذ العينات في الميناء/في موقع الإنزال (85 في المائة)، والجمع الروتيني للبيانات (84 في المائة)، والبيانات التاريخية (72 في المائة)، والمسوحات الاجتماعية والاقتصادية (68 في المائة)، والإحصاءات المتصلة بالتجهيز، والتسويق والتجارة (67 في المائة) (الجدول 35).

27- وأفاد 94 في المائة من الأعضاء أن الثغرات في البيانات تقوّض تدابير الإدارة، وبخاصة تلك المتصلة بحالة الأرصدة (43 في المائة)، وبيانات المصيد (38 في المائة)، وبيانات النظام الإيكولوجي (38 في المائة)، وبيانات الجهد (36 في المائة)، إضافةً إلى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وبيانات الرصد والمراقبة والإشراف (31 في المائة) (الجدول 36).

28- وقد تراجعت نسبة الأعضاء الذين أفادوا أن بلدانهم ترصد بانتظام حالة البيئة البحرية على نحو أكبر هذا العام إلى 57 في المائة (كانت النسبة 78 في المائة عام 2011 و66 في المائة عام 2012). وركّزت معظم برامج الرصد الروتينية على بارامترات تتصل بعلم المحيطات وبارامترات ساحلية كيميائية، وفيزيائية، وبيولوجية (الجدول 37).

29- وطُلب إلى الأعضاء رفع تقرير عن البحوث والبرامج التي تتناول آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك. وأشار57 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أن بحوثاً رسمية تُجرى لتقييم/تنبؤ آثار تغيّر المناخ على مصايد الأسماك، و76 في المائة منها نفّذت برامج رسمية للتخفيف من آثاره الإيكولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولبناء القدرة على الصمود (الجدول 38).

[6] أفاد أحد الأعضاء عن رقم غير واقعي للأرصدة ولم يؤخذ في الاعتبار في هذا التحليل.

خطط العمل والاتفاقات الدولية

30- أفاد 49 في المائة من البلدان الأعضاء عن وضع خطة عمل وطنية والبدء بتنفيذها في مجال طاقة الصيد، وهذه نسبة أدنى بكثير ممّا كانت عليه عام 2012 (64 في المائة). وعلاوةً على ذلك، أعلن 38 في المائة من الأعضاء أنهم أطلقوا تقييماً أولياً لقدرة الصيد، وقد أنجزه 23 في المائة منهم في حين أن 22 في المائة بدأوا بتنفيذ تدابير للإدارة من أجل تكييف قدرة الصيد (الجدول 39). وأفاد 32 في المائة فقط من البلدان التي لم تطلق بعد تقييماً أوّلياً بأن لديها خططاً للمباشرة به. وشكّل استخدام السمات الرئيسية في الأساطيل والسفن الوسيلة الأساسية لقياس قدرات الصيد (الجدول 40).

31- وفي ما يخص قياس قدرات الصيد في أعالي البحار، أعلن 54 من الأعضاء أن بلدانهم ترفع علم و/أو ترخص لسفن الصيد العمل في أعالي البحار، و72 في المائة من هذه البلدان تزوّد الفاو بسجّل عن هذه السفن (الجدول 41).[7] ومن بين الأعضاء الذين لا يزوّدون الفاو بهذا السجل عن السفن، أشار 77 في المائة منهم إلى أنهم يعتزمون القيام بذلك في المستقبل.

32- وإن النسبة المئوية من البلدان التي أقرّت بأن الإفراط في قدرات الصيد مشكلة تزايدت بنسبة 10 في المائة مقارنةً بالنسبة التي أُفيد عنها عام 2012 لتصل إلى 74 في المائة، إنما أفادت الأغلبية (90 في المائة) عن اتخاذ خطوات للحؤول دون الإفراط في قدرة الصيد على نحو أكبر بعد. واتصلت الخطوات الأكثر شيوعاً التي اتُخذت بتحديد نظم دخول محدودة وتجميد عدد السفن أو التراخيص، والرصد، والبحوث في قدرة الصيد (الجدول 42). وعلاوةً على ذلك، 87 في المائة من البلدان التي أقرّت بمشكلة الإفراط في قدرة الصيد قد اتخذت خطوات لتقليص هذه القدرة (الجدول 43)، فيما اتّخذ جميعها تقريباً (97 في المائة) خطوات للحؤول دون مزيد من الآثار السلبية على الإفراط القائم في قدرة الصيد بالنسبة إلى الأرصدة، ولا سيما من خلال تحديد عدد أيام الصيد وفرض قيود فنية على السفن ومعدات الصيد (الجدول 44).

33- وأعلن 58 في المائة من الأعضاء المجيبين أن أسماك القرش تُصيَّد إما كهدف أو بفعل الصيد العرضي في مصايد الأسماك في بلدانها (الجدول 45). وقد استمرت الأهمية التي يمنحها الأعضاء إلى تقييم خطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش تتزايد، إذ أفاد 69 في المائة من الأعضاء المجيبين أنهم أجروا أصلاً تقييماً لأرصدة أسماك القرش، وخلص 90 في المائة منهم إلى ضرورة وضع خطة عمل وطنية بشأن أسماك القرش، كما أفاد 75 في المائة منهم أن لديهم أصلاً خطة عمل وطنية بشأن أسماك القرش، في حين تعتزم بقية البلدان وضع هكذا خطة في المستقبل. وأفاد 86 في المائة من البلدان التي لم تجر تقييماً أنهم يعتزمون إجراءه.

[7] أجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على نحو فردي على الأسئلة المتصلة بهذا الموضوع.

34- كذلك، تولى أهمية كبرى إلى تقييم آثار مصايد الأسماك على الطيور البحرية. بالفعل، أعلن 87 في المائة من البلدان الأعضاء المجيبين أن الصيد بالشباك الطويلة، وشباك الجرّ والشباك الخيشومية يجري في مياهها ضمن ولايتها وقد أجرى 86 في المائة من البلدان تقييماً للأثر، وخلصت 71 في المائة منها إلى ضرورة وضع خطة عمل وطنية بشأن الطيور البحرية. كما أفاد 82 في المائة منها بأنها وضعت أصلاً خطة عمل وطنية بشأن الطيور البحرية، في حين أن البلدان الباقية تعتزم وضع هكذا خطة في المستقبل (الجدول 46). وأشار 58 في المائة من البلدان التي لم تجر بعد تقييماً إلى أنها تعتزم القيام بذلك. والتدابير الرامية إلى التخفيف من الآثار والمستخدمة في مصايد الأسماك بالشباك الطويلة (65 في المائة من الأعضاء المعنيين)، وفي مصايد الأسماك بشباك الجر والشباك الخيشومية (60 في المائة من الأعضاء المعنيين) واردة في الجدولين 47 و48 على التوالي.

35- وكذلك، ارتفعت نسبة البلدان التي حدّدت الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم كمشكلة إلى 90 في المائة (الجدول 49). بيد أنه من المشجع الإشارة إلى أن 72 في المائة من هذه البلدان وضع خطة عمل وطنية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و82 في المائة منها قد بدأ بتنفيذها على نحو رسمي. وعلاوةً على ذلك، يلتزم الأعضاء عادة بمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وجميعهم تقريباً يفيدون أنهم اتخذوا تدابير لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الجدول 50)، خاصة من خلال تحسين إطار المراقبة في الدولة الساحلية الرصد والمراقبة والإشراف.

36- أفاد 71 في المائة من الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (الجدول 51) كما أن 75 في المائة من الأعضاء ينفّذون خطط وبرامج خاصة بالاستراتيجية، وتتضمن جميعها مكونات متصلة بأنشطة لتحسين عملية جمع البيانات وتحليلها، فيما يشمل 93 في المائة منها أنشطة ترمي إلى تحسين نشر البيانات.

37- أفاد 66 في المائة من الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (الجدول 52)، و74 في المائة من الأعضاء أعلنوا أنه يجري تنفيذ خطط وبرامج في بلدانهم خاصة بالاستراتيجية، تتضمن جميعها أنشطة لتحسين عملية جمع البيانات وتحليلها، ونشرها.

38- كما أفاد 47 في المائة من الأعضاء أنهم صادقوا على اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن امتثال السفن لعام 1993، أو وافقوا عليه، أو انضموا إليه، في حين أن 54 في المائة منهم أشاروا إلى أنهم أصبحوا طرفاً في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية لعام 1995 (الجدول 53).

39- وفي ما يخص الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لعام 2009، تجدر الإشارة إلى أن 44 في المائة من الأعضاء عبّروا عن نيّتهم في أن يصبحوا طرفاً في هذا الاتفاق. ومن خلال النظر إلى النتائج الواردة في الجدول 53، يبدو من المرجح أن السؤال بشأن إبرام الاتفاق، أو الانضمام إليه، أو قبوله لم يُفهَم بشكل واضح، وبالتالي يستوجب التوضيح خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك.

القيود والحلول المقترحة

40- أفاد 87 في المائة من الأعضاء المجيبين أنهم واجهوا بعض القيود في تنفيذ المدونة. وتبقى هذه القيود والحلول المقترحة لتنفيذها على حالها (الجدولان 54 و55). وقد اتصلت القيود الأكبر بعدم كفاية الموارد المالية (58 في المائة)، والموارد البشرية (42 في المائة)، والأطر السياساتية و/أو القانونية غير المكتملة (35 في المائة)، وعدم ملاءمة البحوث العلمية، والإحصاءات والحصول على المعلومات (31 في المائة)، وغياب الوعي والمعلومات بشأن المدونة (27 في المائة). وأمّا الحلول الأفضل المقترحة من الأعضاء فكانت الحصول على مزيد من الوسائل المالية (56 في المائة)، مزيد من التدريب والوعي (38 في المائة)، الحصول على مزيد من الموارد البشرية (35 في المائة)، واتساق الأطر السياساتية والقانونية مع المدونة (34 في المائة)، وتحسين البحوث، والإحصاءات والحصول على المعلومات (28 في المائة)، وتحسين البنى المؤسسية والتعاون (25 في المائة).

41- ويشير الجدول 56 إلى أن العديد من المطبوعات الفنية المتصلة بالمدونة متاح في العديد من الإدارات القطرية لمصايد الأسماك، وأكثرها شعبية هي المتصلة بعمليات مصايد الأسماك، وإدارة مصايد الأسماك، ونهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك، وتنمية تربية الأحياء المائية، وخطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

أنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

42- أجاب 24 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك[8] على الاستبيان بشأن تنفيذ المدونة والصكوك المتصلة به من خلال استبيان قائم على الانترنت.

[8] هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ(APFIC)؛ هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز (CACFISH)؛ هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي (CCAMLR) ؛ الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف (CCSBT)؛ (COFREMAR)؛ الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية (EIFAAC)؛ وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادئ (FFA)؛ الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM)؛ هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية (IATTC)؛ الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي (ICCAT)؛ المجلس الدولي لاستكشاف البحار (ICES)؛ منظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا (LVFO)؛ شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ (NACA)؛ منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي (NAFO)؛ منظمة صيانة أسماك السلمون في شمال الأطلسي (NASCO)؛ هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي (NEAFC)؛ هيئة الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ (NPAFC)؛ منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (OSPESCA)؛ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك (RECOFI)؛ مركز تنمية الأسماك في جنوب شرق آسيا (SEAFDEC)؛ منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (SEAFO)، أمانة جماعة المحيط الهادئ (SPC)؛ المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ (SPRFMO)؛ هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي (WECAFC)؛ هيئة مصايد الأسماك شمال المحيط الهادئ (NPFC). وتلقت الأمانة رسالة من هيئة مصايد الأسماك شمال المحيط الهادئ تُعلمها بموجبها أنه تعذر استكمال الاستبيان وتقديمه من خلال النظام القائم على الانترنت إذ أن الاتفاقية الخاصة بهذه المنظمة لم تصبح نافذة بعد، وأن المتطوعين لديهم تدابير انتقالية.

43- والتدابير الأكثر شيوعاً في الخطط القائمة لإدارة مصايد الأسماك البحرية، والتي حدّدتها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، تتصل بحظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وتدابير آيلة إلى ضمان أن يتناسب مستوى صيد الأسماك مع حالة الموارد في مصايد الأسماك، وتدابير تسمح باستعادة الأرصدة المستنفدة وتنظيم عملية اختيار معدات صيد الأسماك. كذلك، اعتُبرت مشاركة أصحاب الشأن في اتخاذ قرارات الإدارة ميزة مشتركة في خطط الإدارة. كما تمّ تحديد حظر أساليب الصيد المدمرة، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، ومصالح وحقوق صغار صيادي الأسماك من بين العناصر الأكثر شيوعاً في خطط إدارة مصايد الأسماك الداخلية.

44- وأفاد 13 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك عن وضع نقاط مرجعية خاصة بالأرصدة لما مجموعه 176 من الأرصدة. وأفاد معظمها أنه تمّ تجاوز هذه النقاط المرجعية و/أو الاقتراب منها. وفي حالات تجاوز النقاط المرجعية، اتُخذت خطوات للحدّ من جهد الصيد، وإجراء بحوث، وتكييف قدرة الصيد، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف، وفي بضع حالات، إقفال مصايد الأسماك وشكّل المصيد، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية البدائل الأكثر شيوعاً لاستخدام النقاط المرجعية.

45- وأفاد 20 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك عن تطبيق نهج احترازي في إدارة موارد مصايد الأسماك كلّ ضمن مجال اختصاصه، وقدمّت هذه الأجهزة وصفاً عن طريقة تنفيذ النهج.

46- وقد اتّخذ 16 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك خطوات تضمن بأن تجري عمليات الصيد فقط بما يتماشى مع التدابير التي اعتمدتها هذه الأجهزة في إدارة مصايد الأسماك ضمن مجال اختصاصها.

47- وأفاد 14 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك عن وضع متطلبات لتنفيذ نظام رصد السفن لكامل أساطيلها أو لجزء منها، غير أن ثمانية من بين هذه الأجهزة أضافت أنها واجهت مشاكل في التنفيذ. وأُفيد أيضاً عن أن ما بين 60 إلى 70 في المائة من الأعضاء في الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك قد نفّذوا نظام رصد السفن في سفنها بما يتماشى مع متطلبات الجهاز الإقليمي لمصايد الأسماك المعني.

48- وقد اتخذ 18 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك تدابير للحدّ من الصيد العرضي والصيد المرتجع أو لتعزيز تدابير إدارة الصيد العرضي وتقليص الصيد المرتجع في السنتين الأخيرتين.

49- وأفادت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المعنية بتربية الأحياء المائية عن الخطوات التي اتخذتها بحيث يعتمد الأعضاء فيها إجراءات لممارسات جيدة، بما في ذلك التقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية (11 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك)، ورصد عمليات تربية الأحياء المائية (13 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك)، والتقليل إلى أدنى حدّ من الآثار الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو أنواع تبدلت وراثياً واستُخدمت في تربية الأحياء المائية (10 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك). غير أنها أشارت إلى ضرورة تحسين جميع الإجراءات، وقد اعتُبر تعزيز القدرة الفنية المؤسسية المطلب المشترك الأهم. كذلك، اعتُبر من الهام، من بين أمور أخرى، التوعية إزاء الآثار الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو أرصدة مبدّلة وراثياً.

50- وأفاد 16 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك عن توفر تقديرات موثوقة بشأن حالة 281 من الأرصدة الإجمالية، أي ما يمثل متوسط 70 في المائة من الأرصدة التي تتولى هذه الأجهزة إدارتها.

51- وتشكل البيانات التاريخية، إضافةً إلى البيانات التي يتمّ جمعها بانتظام من السجلات، وتنزيل الأسماك، والسفن، وسجلات التراخيص، مصادر المعلومات الأكثر استخداماً في عملية إدارة مصايد الأسماك من جانب الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك. وتشمل مصادر بيانات أخرى شائعة الاستخدام مسوحات سفن البحوث؛ ومسوحات التحديد/ الاسترداد؛ وأخذ العينات على متن السفن التجارية؛ ومسوحات أخذ العينات في الميناء/موقع إنزال الأسماك؛ والإحصاءات عن التجهيز، والتسويق والتجارة؛ وبيانات الإشراف/الرصد والمراقبة والإشراف/التفتيش.

52- وأمّا الجهود الرئيسية التي تبذلها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن القدرات، فقد اتصلت بإدارة قدرات الصيد، وتنظيم و/أو استضافة اجتماعات وندوات، إضافةً إلى المساعدة الفنية للأعضاء في وضع واعتماد معايير وخطوط توجيهية لإدارة قدرات الصيد. كما أن المساعدة الفنية للأعضاء بشأن صون وإدارة أسماك القرش، وبناء القدرات، وتنظيم اجتماعات وندوات كانت من بين الأنشطة الأكثر شيوعاً لدى الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في إطار المساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش. وفي ما يتعلق بتنفيذ خطة العمل بشأن الطيور البحرية، انخرطت هذه الأجهزة بشكل رئيسي في تنظيم اجتماعات وندوات ذات الصلة، ونشر مواد إعلامية. كما ساهم العديد من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولا سيما من خلال إجراءات ترمي إلى تعزيز وإبتكار طرق للوقاية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومنعه والقضاء عليه، والتعاون على صعيد تبادل المعلومات بشأن السفن المعنية بهذا الصيد. وبالنسبة إلى استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، فقد انخرطت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بشكل رئيسي في وضع عمليات تحسّن توفر المعلومات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك الطبيعية، إضافةً إلى تطبيق البحوث لتعزيز توفر أفضل الإثباتات العلمية لدعم صون موارد مصايد الأسماك، وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام.

المنظمات غير الحكومية

53- أجابت 11 منظمة غير حكومية[9] على الاستبيان بشأن تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة من خلال الاستبيان القائم على الانترنت.

[9] منظمة الحفظ الدولية؛ البيئة والتنمية فى العالم الثالث؛ إدارة سلامة الأغذية والأمراض الحيوانية والأمراض التي تحملها الأغذية؛ التحالف العالمي لتربية الأحياء المائية؛ برنامج الشراكة العالمي للنهوض بتربية الأحياء المائية؛ التجمع الدولى لدعم العاملين فى مصايد الأسماك؛ ICSPF؛ لجنة السلامة البحرية؛ شبكة تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا؛ المنظمة المعنية بالترويج للصيد الرشيد لأسماك التونة؛ PCT.

54- شكّل وضع مبادىء ومعايير لتنفيذ سياسات متصلة بصون موارد مصايد الأسماك وإدارة وتنمية مصايد الأسماك الهدف الأهم في المدونة بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية إذ يؤدي إلى تحقيق الاستدامة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما أنها اعتبرت المدونة صكاً مرجعياً لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لاتخاذ تدابير ملائمة في مجال الإدارة، وسلّطت الضوء بصورة خاصة على أهمية المدونة في التشجيع على البحوث حول مصايد الأسماك، والنظم الإيكولوجية المرافقة لها والعوامل البيئية ذات الصلة، كما وفي تيسير التعاون والترويج له على صعيد صون موارد مصايد الأسماك، وإدارة وتنمية مصايد الأسماك.

55- ومن بين المواضيع الثمانية الأساسية الموسعة في المدونة وفي الخطوط التوجيهية الفنية ذات الصلة للفاو بشأن الصيد الرشيد، كانت إدارة مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والبحوث في مجال مصايد الأسماك هي المجالات الثلاثة التي حظيت بالأولوية الأعلى من جانب المنظمات غير الحكومية.

56- ووفقاً للمنظمات غير الحكومية المجيبة، ارتبطت القيود الرئيسية في تنفيذ المدونة بأطر سياساتية و/أو قانونية غير مكتملة، وأوجه ضعف مؤسسية، وغياب الوعي والمعلومات بشأن المدونة، وعدم ملاءمة البحوث العلمية، والإحصاءات والحصول على المعلومات. واقترحت تحسين التنفيذ من خلال مزيد من التدريب ورفع مستوى الوعي، وتعزيز القدرات ودور أصحاب الشأن الأساسيين في الإدارة، وتحسين البنى المؤسسية والتنظيمية والتعاون، وتحسين البحوث والإحصاءات والحصول على المعلومات.

57- وأمّا أنشطة المنظمات غير الحكومية التي اعتُبرت الأكثر فعالية في التعرّف على المدونة وفهمها على نطاق أوسع فقد شملت تنظيم و/أو استضافة حلقات عمل وطنية ودولية، ووضع خطوط توجيهية، والترويج لمعايير مستندة إلى المدونة. كما أن إصدار كتب وغيرها من المواد الإعلامية، وتوفير خدمات إعلامية قائمة على الانترنت اعتُبرت أيضاً أنشطة فعالة جداً.

58- والتدابير الأكثر شيوعاً التي رأت المنظمات غير الحكومية ضرورة إدراجها في الخطط القائمة لإدارة مصايد الأسماك البحرية، بشكل تام أو جزئي، تشمل تدابير تضمن أن يكون مستوى الصيد متناسباً مع حالة موارد مصايد الأسماك، وتدابير تتيح استعادة الأرصدة المستنفدة، وتنظيم عملية اختيار معدات الصيد، وحظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة. وحظيت المسائل المتصلة بقدرات الصيد، وبمصالح وحقوق صغار الصيادين باعتبار أقل في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية. وفي ما يخصّ خطط إدارة مصايد الأسماك الداخلية، فإن التدابير الأبرز التي تمّ تحديدها اتصلت بحظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، وبحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

59- واعتبر ثلث المنظمات غير الحكومية فقط أن لدى البلدان إجراءات ملائمة لإجراء تقييمات بيئية عن عمليات تربية الأحياء المائية، ورصد هذه العمليات، والتقليل إلى أدنى حدّ من الآثار الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو أرصدة مبدّلة وراثياً مستخدمة في تربية الأحياء المائية. بيد أنها أضافت أنه من الضروري إدخال تحسينات بصورة خاصة على تعزيز الأطر القانونية، وتعزيز القدرات المؤسسية والفنية، وتحسين دورية و/أو تغطية عمليات التفتيش.

60- وقد انخرطت أغلبية المنظمات غير الحكومية في جهود للمساعدة في تنفيذ خطط العمل الدولية بشأن القدرات، وأسماك القرش، والطيور البحرية، بما في ذلك من خلال نشر مواد إعلامية، وإجراء التقييمات ذات الصلة، وتنظيم اجتماعات وندوات ذات الصلة، والعديد من الأنشطة الأخرى. كذلك، شاركت المنظمات غير الحكومية في برامج تربوية و/أو توعية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وفي تنفيذ أنشطة أخرى تلحظها خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وعلاوةً على ذلك، أفادت بعض المنظمات غير الحكومية أنها ساهمت في تطبيق البحوث لتعزيز توفر أفضل الإثباتات العلمية لدعم صون موارد مصايد الأسماك، وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام، وفي أنشطة أخرى للمساعدة في تنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها.